

مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الأولى

من الدورة الاستثنائية لمجلس النواب التاسع

المنعقدة يوم الاثنين ٦ ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ، الموافق
١٩٨٤/١/٩.

(الجلد ٢١)

(العدد ١)

■ جدول الأعمال ■

- ١ (تلاوة الأرادة الملكية السامية بدعوة مجلس الامة الى الانعقاد في دورة استثنائية .
- ٢ (تلاوة قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩٣٨ تاريخ ٩٨٤/١/٤ المقترون بالازادة الملكية السامية بدعوة مجلس النواب السابق للانعقاد في دورة استثنائية، من اجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور .
- ٣ (مناقشة واقرار مشروع تعديل المادة (٧٣) من الدستور لسنة ١٩٨٤ .
- ٤ (تعيين موعد الجلسة القادمة .

عين

هكذا
مجلس
النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٤/١/٩، برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس مجلس النواب وبحضور امين عام مجلس الامة السيد يحيى الدروي،

وحضر من الحكومة

- ١ . دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع
- ٢ . معالي السيد عدنان ابو عوده: وزير الاعلام
- ٣ . معالي السيد سالم مساعده: وزير المالية.
- ٤ . معالي السيد معن ابو نوار: وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار
- ٥ . معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه: وزير العدل
- ٦ . معالي السيد مسروان دودين: وزير الزراعة
- ٧ . معالي الدكتور محمد عضوب الزين: وزير المواصلات
- ٨ . معالي السيد حسن ابراهيم: وزير شؤون الارض المحتلة
- ٩ . معالي السيد كامل الشريفي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ١٠ . معالي السيد مزوان القاسم: وزير الخارجية
- ١١ . معالي السيد ابراهيم ايوب: وزير التموين

- ١٢ . معالي المهندس علي السحيمات: وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل
 - ١٣ . معالي السيد حكمت الساكت: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
 - ١٤ . معالي الدكتور سعيد التل: وزير التربية والتعليم
 - ١٥ . معالي الدكتور زهير ملخص: وزير الصحة
 - ١٦ . معالي السيد انعام المفتي: وزيرة التنمية الاجتماعية
 - ١٨ . معالي السيد وليد عصفور: وزير الصناعة والتجارة
 - ١٩ . معالي المهندس صوني المصري: وزير الاشغال العامة
 - ٢٠ . معالي السيد حسن المومي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
 - ٢١ . معالي السيد احمد عبيدات: وزير الداخلية
- معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني، قبل ان نبتدا جدول الاعمال أرجو ان تسمعوا مني هذه الكلمة.



حضرات الاخوان الزملاء الكرام
بالفخر والاعتزاز انتهز هذه الفرصة السعيدة لأرفع خالص آيات المحبة والولاء والإخلاص الى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المفدى لرعايته للديمقراطية وحرصه الشديد كمعاده على الحياة النيابية والمشورة وادعو الله العلي العظيم ان يحفظ جلالته ويكمل اعماله بالنجاح ويأخذ بيد جلالته في جهاده الطويل المتواصل لاستعادة الوطن المحتل والحفاظ على ابناء الاسرة الواحدة.

واني اذ ارحب باخواني الزملاء اعضاء هذا المجلس الكريم بعد غياب طويل لارجو الله ان يوفقنا جميعا لخدمة الامة والنوطن والقيام بالواجبات المترتبة علينا على اكمل وجه في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وتوجيهه. وختاما اتقدم لآخواني بواقر الشكر وجزيل الامتنان اعضاء هذا المجلس اللذين تشرفت بزمالتهم اثناء فترات رئاستي للمجلس واعلن معتلدا لآخواني عن عدم تمكني من ترشيح نفسي مرة اخرى لرئاسة هذا المجلس الكريم نظرا لحالي الصحية التي تحول دون قيامي بواجباتي التي تتطلبها مسؤولية الرئاسة، معاهدا جلالته الملك المفدى وجميع الاخوان والمواطنين بانني سأبقى كما كنت وكما عهدتموني المخلص الوفي لخدمة امي ووطني ومليكي الحسين المعظم حفظه وايداه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وباسم الله تفتتح الجلسة

١٩٨٤/١/٩

السيد الامين العام:

(١) تلاوة الارادة الملكية السامية بدعوة مجلس الامة الى الانعقاد في دورة استثنائية.
(وهنا وقف جميع من في القاعة)

الرقم: ١٧٩/١/١٣/٥١

التاريخ: ١٤٠٤/٤/١

الموافق: ١٩٨٤/١/٥

معالي رئيس مجلس الالهيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم طيبا بنسخة من الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الامة الى الانعقاد في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الاثنين ١٩٨٤/١/٩ من اجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بناء على ما قرره مجلس الوزراء في قراره رقم ٧٩٣٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ ومصادقتنا عليه ويعتضى الفقرة (١) من المادة (٨٢) من الدستور والفقرة (٥) من المادة (٧٣) منه نصدر اراءتنا بما هوأت :-

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٤/١/٩ من اجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور.

١٩٨٤/١/٤

رئيس الوزراء

وزير الداخلية

مجلس النواب

(٢) تلاوة قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩٣٨ تاريخ ٩٨٤/١/٤ المقترن بالارادة الملكية السامية بدعوة مجلس النواب السابق للانعقاد في دورة استثنائية، من اجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور.

الرقم : ١٠٨٠/١/١٣/٥١
التاريخ : ١٤٠٤/٤/١
الموافق : ١٩٨٤/١/٥

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث الى معاليكم ب (١٢٠) نسخة من مشروع تعديل الدستور لسنة ١٩٨٤ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ مع الاسباب الموجبة له، فأرجوا حالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

٥ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٨٤/١/٨ المتضمن طلب اعطاء صفة الاستعجال لمشروع تعديل الدستور لسنة ١٩٨٤.

الرقم : ٢٦٥/١/د
التاريخ : ١٤٠٤/٤/٥
الموافق : ١٩٨٤/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب

الحاقا بكتابه رقم ٢٠٣/١/د تاريخ ١٩٨٤/١/٧ ومرفقه مشروع تعديل الدستور

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٩٣٨) تاريخ ١٩٨٤/١/٤ المتضمن دعوة مجلس النواب السابق للانعقاد في دورة استثنائية من اجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور.

وقد ارفقت طياً صورة عن القرار المشار اليه موشحة بالتوقيع الملكي السامي.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نظرا الى الظروف الطارئة الحالية، واستنادا الى احكام الفقرة (٥) من المادة (٧٣) من الدستور، فان مجلس الوزراء يقرر دعوة مجلس النواب السابق للانعقاد في دورة استثنائية من اجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور

ورفع هذا القرار الى السلة الملكية ليقرن بالتوقيع الملكي السامي.

مكتبة الجامعة الاردنية
رقم التسلسل ٣٥٥١٩
رقم التصنيف
التاريخ ١٩٨٤

لسنة ١٩٨٤ وأرجو اعطاء الموضوع صفة الاستعجال.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

٣ - مناقشة واقرار مشروع تعديل المادة (٧٣) من الدستور لسنة ١٩٨٤.

الاسباب الموجبة

لتعديل الدستور

١ - تعتبر الحياة النيابية من السمات الحضارية البارزة للمملكة الاردنية الهاشمية منذ ان كانت امانة وتطورت فيها هذه الحياة مروراً بالمجلس التشريعي والانتخاب ذي الدرجتين حتى بلغت شأنها الحالي.

٢ - وبالرغم من الاعتداء الصهيوني الفاشم في سنة ١٩٦٧ الذي اوقع الضفة الغربية بين برائن الاحتلال. فقد وجدت المملكة صيغة او اخرى للديمقراطية تمارس من خلالها مشاورة المواطنين ومشاركتهم في الرأي كان من ابرزها المجلس الوطني الاستشاري وان لم يكن بديلاً للحياة النيابية بالمعنى المقصود.

٣ - واليوم، وبعد ان انقضت هذه المدة الطويلة على الاحتلال فان من منطلق الاشياء، ان تعود البلاد الى طبيعتها الديمقراطية السليمة التي جبلت عليها، فتسترد حياتها النيابية التي تعتبر عنوان وجودها، لا سيما وان الظروف الطارئة التي اوقفتها لا زالت قائمة، ولا تتوقف

نهايتها على المملكة الاردنية الهاشمية وحدها.

٤ - وحتى لا تفقد المملكة ابعادها وسماتها الديمقراطية، فتعود الى ممارسة الحياة النيابية التي تتفق مع طبيعة شعبها الابي، وحتى لا يفقد المجلس النيابي السابق النصاب الدستوري لانعقاده فقد ارتضى تعديل الدستور بالصيغة المرفقة لتحقيق الاهداف والغايات المشار اليها والله من وراء القصد.

تعديل الدستور لسنة ١٩٨٤

تعديل المادة ٧٣ من الدستور :-

١ - بإلغاء ما ورد في الفقرة الخامسة منها والاستعاضة بما يلي :

٥ - اذا استمرت الظروف القاهرة المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه المادة فللملك بناء على قرار من مجلس الوزراء اعادة المجلس المنحل ودعوته للانعقاد، ويعتبر هذا المجلس قائماً من جميع الوجوه من تاريخ صدور الارادة الملكية باعادته، ويمارس كامل صلاحياته الدستورية وتطبق عليه احكام هذا الدستور بما في ذلك المتعلق منها بمدة المجلس وحله، وتعتبر الدورة التي يعقدها في هذه الحالة اول دورة عادية له بغض النظر عن تاريخ وقوعها.

هذا هو النص



السيد عبد الوهاب المجالي : أولاً على إعطاء صفة الاستعجال للنظر في القانون أو المشروع المقدم الحكومة تقدمت بطلب الاستعجال فأرجو ان يوافق المجلس على هذه الصفة أولاً ومن ثم ينظر في القانون معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : تمت الموافقة على صفة الاستعجال هل يحول الى اللجنة القانونية؟ رئيس اللجنة والأعضاء يجتمعوا. نسمح للجنة القانونية مدة عشرة دقائق ان تنظر في الموضوع اللجنة القانونية تخرج لعشرة دقائق.



السيد حاكف الفايز : معالي الرئيس،

٢ - بإضافة الفقرة (٦) التالية الى آخرها :-
٦ - اذا رأى مجلس الوزراء ان اجراء الانتخاب العام في نصف عدد الدوائر الانتخابية على الاقل امر ممكن بالرغم من استمرار الظروف القاهرة المشار اليها في هذه المادة، فللملك ان يأمر باجراء الانتخاب في هذه الدوائر. ويتولى الاعضاء الفائزون فيها انتخاب ما لا يزيد على نصف عدد الاعضاء عن الدوائر الانتخابية الاخرى التي تعدل اجراء الانتخاب فيها على ان يكون انعقادهم باكثرية ثلاثة ارباع عددهم وان يتم الانتخاب من قبلهم باكثرية الثلثين على الاقل ووفقاً للاحكام والطريقة المنصوص عليها في المادة ٨٨ من الدستور ويقوم الاعضاء الفائزون والاعضاء المنتخبون بموجب هذه الفقرة بانتخاب بقية الاعضاء عن تلك الدوائر وفق الاحكام المبينة في هذه الفقرة.

٣ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

السيد حاكف الفايز : معالي الرئيس انا اقترح الموافقة على ما جاء في مشروع تعديل الدستور بالمناداة معالي رئيس المجلس : السيد عبد الوهاب المجالي

اللجنة القانونية السابقة انتهت مدتها.
معالي رئيس المجلس : اللجنة موافقة كلها
السيد رزق البطاينة : لا يوجد لجنة قانونية.

معالي رئيس المجلس : لحد تاريخ الآن اللجنة موجودة.

السيد رزق البطاينة : فيه رئيس، لا تعتبر لجان قانونية رئيس المجلس.
معالي رئيس المجلس : لم تستقل اللجنة القانونية.

السيد رزق البطاينة : ما فيه لجنة قانونية السيد عبد الرؤوف الفارس : رئيس اللجنة القانونية رياض المفلح موجود ومقرر اللجنة سلمان القضاة موجود.

معالي رئيس المجلس : رياض بك بصفتك رئيس اللجنة القانونية ارجوان تفضل وتكلم بالموضوع.
السيد سلمان القضاة : معالي الرئيس،

فيه قرار، يحولوه الى اللجنة ام لا؟
السيد رياض المفلح : معالي الرئيس، لا حاجة للمجلس ان يحيله الى اللجنة القانونية، المجلس وافق على اعطائه صفة الاستعجال، ولا حاجة الى احالته الى اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس : اذن يطرَح القانون للموافقة عليه. ابو بشار

السيد رياض المفلح : معالي الرئيس، اذا رأى المجلس احالته الى اللجنة القانونية لا مانع ، اما اذا اعطاه صفة الاستعجال، واراد ان يعتبر المجلس احاله، يقرر المجلس المشروع او عدمه والان معالي عبد القادر بك الصالح اقترح هذا الاقتراح، فانا اثني عليه بدون الاحاله الى اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس : سلمان القضاة، مقرر اللجنة القانونية تفضل.

السيد سلمان القضاة مقرر اللجنة : بسم الله الرحمن الرحيم
الاسباب الموجبة قرأها السيد الامين العام، اما التعديل فهو :-



هذه هي الاصل

تعديل الدستور لسنة ١٩٨٤

تعديل المادة ٧٣ من الدستور :-

١ - بإلغاء ما ورد في الفقرة الخامسة منها والاستعاضة بما يلي :

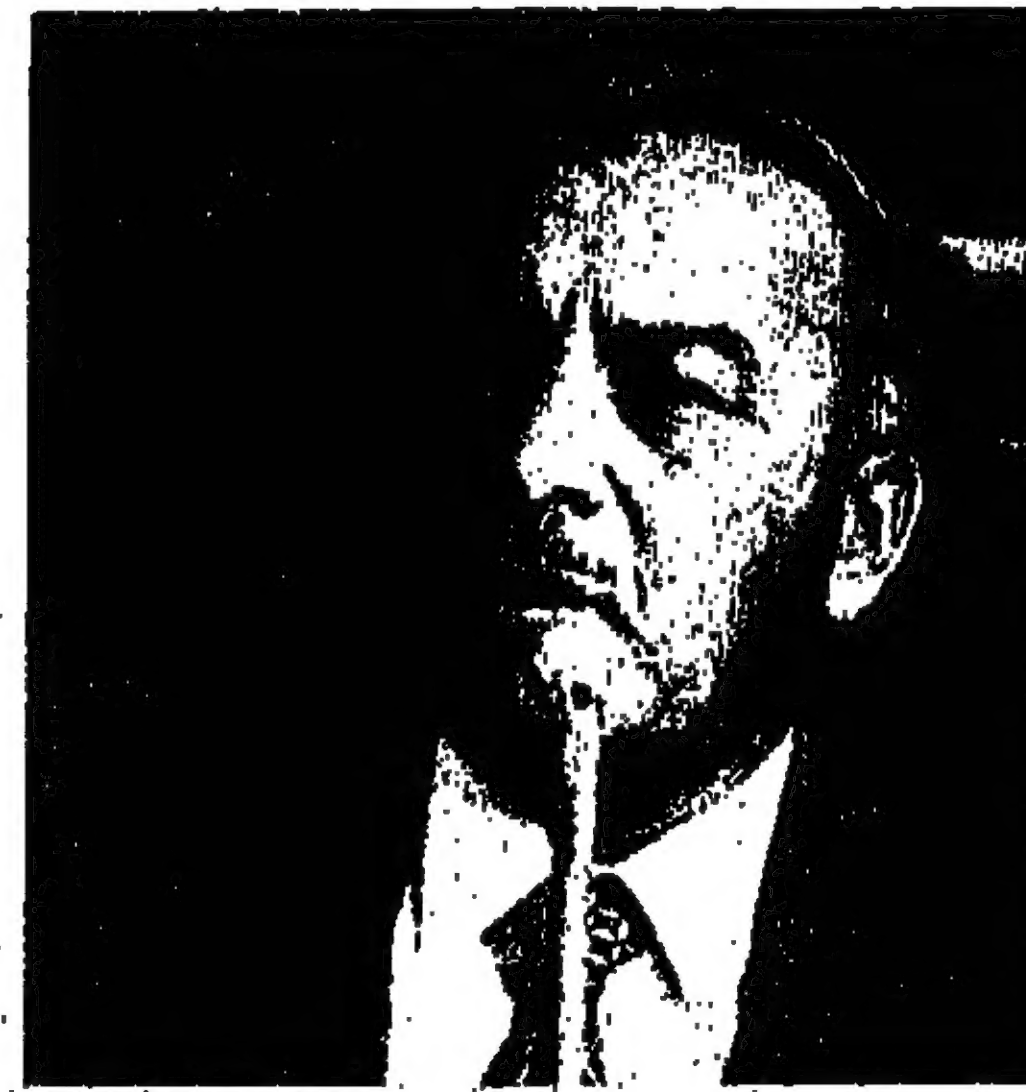
٥ - إذا استمرت الظروف القاهرة المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه المادة فللملك بناء على قرار في مجلس الوزراء إعادة المجلس المنحل ودعوته للانعقاد، ويعتبر هذا المجلس قائماً من جميع الوجوه من تاريخ صدور الإرادة الملكية بإعادته، ويمارس كامل صلاحياته الدستورية وتنطبق عليه أحكام هذا الدستور بما في ذلك المتعلق منها بمدة المجلس وحله، وتعتبر الدورة التي يعقدها في هذه الحالة أول دورة عادية له بغض النظر عن تاريخ وقوعها.

هذه هي الفقرة الأولى، أنا باقتراح أن نصوت على المشروع بقرائه كلها، إلا إذا حب المجلس غير ذلك.

٢ - بإضافة الفقرة (٦) التالية إلى آخرها :-
٦ - إذا رأى مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب العام في نصف عدد الدوائر الانتخابية على الأقل أمر ممكن بالرغم من استمرار الظروف القاهرة المشار إليها في هذه المادة، فللملك أن يأمر بإجراء الانتخاب

في هذه الدوائر . ويتولى الأعضاء الفائزون فيها انتخاب ما لا يزيد على نصف عدد الأعضاء عن الدوائر الانتخابية الأخرى التي تعذر إجراء الانتخاب فيها على أن يكون انعقادهم بأكثرية ثلاثة أرباع عددهم وأن يتم الانتخاب من قبلهم بأكثرية الثلثين على الأقل ووفقاً للأحكام والطريقة المنصوص عليها في المادة ٨٨ من الدستور ويقوم الأعضاء الفائزون والأعضاء المنتخبون بموجب هذه الفقرة بانتخاب بقية الأعضاء عن تلك الدوائر وفق الأحكام المبينة في هذه الفقرة.

معالي رئيس المجلس : اذن أرجو من الأمين العام أن يتلو أساء النواب واحداً واحداً، للتصويت. تفضل.



السيد محمد الحاج عبد الله : قبل التصويت فيه فقرة، قبل ما نصوت ، أريد أن



أسأل عنها، لا نريد أن نصوت على عماها.
بسم الله الرحمن الرحيم،

ملاحظتي على الفقرة، الثانية، لا تؤاخذوني أنا مرتاح على الكرسي كثير، صار لي ١٠ سنوات على الحديد والخشب، السطر الرابع من الفقرة الثانية بلاش أقرأه ككل، من نقطة ويتولى الأعضاء الفائزون فيها انتخاب ما لا يزيد على نصف عدد الأعضاء عن الدوائر الانتخابية الأخرى، طبعاً، المقصود في نصف الفقرة الثانية هم الأعضاء الذين ينتخبوا من الضفة الغربية، أنا مفهومي من الجهة التي لا يمكن فيها الانتخاب والجهة هي الضفة الغربية أنا مفهومي لهذا أقرأها بيني وبين نفسي أن يتولى الأعضاء الفائزون تعيين ما لا يزيد على نصف عدد الأعضاء أنا لا أدري كيف يمكن للأعضاء المنتخبين بالضفة الشرقية التي يمكن الانتخاب فيها أنهم يعرفوا المرشحين بالمناطق الأخرى بدون معرفتهم، أنا اعتقد أن هذا، الإجراء إجراء تعييني وليس انتخابي، إلا إذا كنت مخطئاً بالتعبير ينص على هذا المعنى.

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس، تفضل.

دولة رئيس الوزراء : بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس اخواني الأعضاء المحترمين، أرجو أن أعطي لحظة مختصرة جداً عن هذا الموضوع وكما ورد في الأسباب الموجبة وأرجو أيضاً أن أذكر في المادة الأصلية التي لم تتقدم الحكومة بها للتعديل وهي المادة (٨٨) وما أورده العضو المحترم في هذا الموضوع هو ما

ورد في المادة (٨٨) من الدستور وكان سبق لمجلس النواب الكريم أن مارسه سابقاً على نفس هذه الطريقة ولم يغير المشروع شيئاً به وعندما أتولوا يتعلّق في هذا الموضوع يشعر اخواني أعضاء مجلس النواب الكريم بأن الفقرة السادسة في ناحية الإجراء لم تتغير عن المادة (٨٨) تتلو المادة ٨٨، بما يتعلق بها، أما إذا شغل على أعضاء مجلس النواب (الدستور أمام الاخوان) في أية دائرة انتخابية، لأي سبب من الأسباب وكانت هنالك ظروف القاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء انتخاب فرعي للماء ذلك المحل أمر متعذر يقوم مجلس النواب بأكثرية أعضائه المطلقة وخلال شهر من تاريخ إشعاره بذلك بانتخاب عضو للماء ذلك المحل من بين أبناء تلك الدائرة الانتخابية من تنطبق عليه أحكام الدستور وذلك بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة. بالطريقة التي يراها مجلس النواب مناسبة ومروست هذه الطريقة، أما ما يتعلق في الجديد في الفقرة (٦) وهو المجلس عندما ينتهي حكم الدستور عليه أما بانتهاء مدته أو بحق الدستوري لجلالة الملك

هكذا من الأصل

به، ماذا يمكن ان يجري اذا حل المجلس الكريم
فرضاً او انتهت مدته في المستقبل هذا الدستور
الموجود الذي لم يجري عليه تعديلاً او تغيير ما
هي طريقة الانتخاب كما تفضل العضو المحترم،
يجري في الضفة الشرقية ولكن كما هو مفهوم في
تعديل الدستور لا نستطيع ذكر هذه الكلمات في
المستور الضفة الشرقية والضفة الغربية، فقلنا
في المحلات الغير متعلر يجري الانتخاب فيها

● في المحلات المنظورة في نصف الدوائر
الموجودة عندنا ثلاثين عضواً، حتى يجتمع
المجلس كجلسة قانونية يجب ان يكون اربعين
فلذلك كنا اعطينا صفة خاصة لاجتماعات هذا
المجلس في هذه الفقرة فقط، ان يجتمع الثلاثين
يعين خمسة عشر على الأكثر حسب الظروف التي
يرتبطها البلد الكريم في المستقبل، فإذا وجد انه
يمكن ان يعين بالظروف (١١ او ١٢) يعين
لتحقيق النصاب عندئذ يكون العدد من واحد
واربعين الى خمس واربعين وارداً ان نعمل دفعة
ثانية لنشارك هؤلاء الذين عينوا في تعيين
زملائهم في المستقبل لا ان يقال ان ثلاثين عينوا



معالي رئيس المجلس : السيد محمد
الحاج عبد الله

السيد محمد الحاج عبد الله : عند ممارسة
التعيين الاول كان هناك مجموعة من نواب
الضفة الغربية موجودين، عندما تجري
انتخابات جديدة لا يكون هناك احد اشترك في
انتخابهم من ابناء الضفة الغربية لانهم لا يحملوا
صفة النواب يحملوا صفة النواب القسم
المنتخب من الضفة الشرقية، لما احنا انتخبنا
الاربعة بدل المتوفين انتخبناهم بناء على تزكية
من ابناء الضفة الغربية، انا لو خليتوني اضع
بدل انا مش بدلي صعب ولا بدلي الغائها، ولا
بدلي فلسفة اكتب تعيين، بدلي اقول ان ابناء
الضفة الغربية الموجودين ولو الاعيان منهم اذا
كان النواب متواجدين الاعيان يشتركوا في
انتخاب ابناء الضفة الغربية انا لا اعرف ابناء
جنيين هذا الذي اقله انا لا اقول انه كلمة
انتخاب غلط.

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس.
دولة رئيس الوزراء : شكراً معالي
الرئيس، في الواقع اذا اردنا ان نعود ثانية الى
المادة (٨٨) من الدستور هي تقول انتخاب
وليس تعيين فالموضوع موضوع انتخاب،
بالشكل الذي يراه الملك الكريم مناسباً لذلك
ايضاً جرياً على المادة (٨٨) ان التعديل ايضاً
ان يتم الانتخاب، فهو انتخاب وليس تعيين،
عندئذ يرى الملك الكريم ان تستقبل الامانة
اسماء المرشحين، المجلس الكريم ينتخب من
هؤلاء المرشحين ايضاً يكون جيد. وهذا جواب
على الاستاذ محمد.

معالي رئيس المجلس : الحاج عاطي ابو
العز



السيد عاطي ابو العز : بسم الله الرحمن
الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه اجمعين دولة الرئيس الكريم ان ابوة
والده الكريم شيخ ويعرف رحم الله امره. ذب
الغيبه عن نفسه. بالله الكريم لو نواب الضفة
الشرقية جابوا ملائكة، ملائكة نواب من الضفة
الغربية لا بل انبياء اخرجوا ابراهيم واسحق
وادريس وجابوهم الى هذا المجلس ان الآخرين
يتكلموا علينا، نفهم على الطيعة مثل ما نقوا
المجلس الوطني الامتشاري ومنهم مصطفى
دودين على الطيعة انا اقترح ان الاخوان
الفلسطينيين هم يصدقوا قبل اخواننا الاردنيين
حتى هم يتحملوا المسؤولية امام الله وامام
التاريخ واذا اجمعوا على هذا الرأي فنحن
مهم.

معالي رئيس المجلس : سلمان بك.
السيد سلمان الفضاة مقرر اللجنة : يا
سيدني خيلنا نوضح الامر

هكذا في الأصل

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي جو.



الشيخ عبد الباقي جو : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) هذا التعديل لم ياتي ببني او عدوان ، انما هو عمل مضطر ، فانا اقترح التصويت على التعديل كما ورد ونهي المناقشة .

معالي رئيس المجلس : من يثني عليه ، السيد الامين العام اطلب اسماء النواب ، واحد

السيد الامين العام : المادة (٨٤) من الدستور فقرة (٣)

المادة (٨٤) من الدستور الفقرة (٣) :

اذا كان التصويت متعلقا بالدستور أو بالاقتراع على الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء فيجب أن تعطى الاصوات بالمناداة على الاعضاء باسمائهم ويصوت عال .

المادة (٤٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب فقرة (أ)

المادة ٤٧ - أ - اذا كان التصويت متعلقا بالدستور أو بالاقتراع على الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء فيجب أن تعطى الاصوات بالمناداة على الاعضاء باسمائهم ويصوت عال .

معالي رئيس المجلس : نادي عليهم بالاسم

السيد الامين العام :

(١) فضيلة الشيخ عبد الباقي جو .

الشيخ عبد الباقي جو نائب عمان :

موافق

السيد الامين العام :

(٢) معالي السيد رياض المفلح .

السيد رياض المفلح نائب عمان :

موافق .

السيد الامين العام :

(٣) معالي السيد خالد الحاج حسن

السيد خالد الحاج حسن نائب عمان :

موافق .

السيد الامين العام :

(٤) عطوفة السيد رفعت المقتي

السيد رفعت المقتي نائب عمان : موافق

السيد الامين العام :

(٥) سعادة السيد فرح ابو جابر

السيد فرح ابو جابر نائب عمان : موافق

السيد الامين العام :

(٦) معالي السيد موسى ابو الراحب

السيد موسى ابو الراحب نائب عمان :

موافق

السيد الامين العام :

(٧) معالي السيد فؤاد قاقيش

السيد فؤاد قاقيش نائب عمان : موافق

السيد الامين العام :

(٨) معالي السيد مفلح عودة الله

السيد مفلح عودة الله نائب مادبا :

موافق .

السيد الامين العام :

(٩) معالي السيد يعقوب معمر

السيد يعقوب معمر نائب اربد : موافق

السيد الامين العام :

(١٠) سعادة السيد رزق البطاينة

السيد رزق البطاينة نائب اربد : موافق

السيد الامين العام :

(١١) سعادة محمد الحاج عبد الله

السيد محمد الحاج عبد الله نائب اربد :

مستكف

السيد الامين العام :

(١٢) سعادة السيد نعيم التل

السيد نعيم التل نائب اربد : موافق

السيد الامين العام :

(١٣) معالي السيد عبد الله الكليب الشريدة

السيد عبد الله الشريدة نائب اربد :

موافق

السيد الامين العام :

(١٤) عطوفة السيد سلمان القضاة

السيد سلمان القضاة نائب عجلون :

موافق

السيد الامين العام :

(١٥) سعادة السيد جلال مرزوق القلاب

السيد جلال رزق القلاب نائب جرش :

موافق

السيد الامين العام :

(١٦) معالي السيد عبد الوهاب المجالي

السيد عبد الوهاب المجالي نائب الكرك :

موافق

السيد الامين العام :

(١٧) سعادة السيد عبد الوهاب الطراونه

السيد عبد الوهاب الطراونه نائب الكرك : موافق

السيد الامين العام :

(١٨) سعادة السيد عاطي ابو العز

السيد عاطي ابو العز نائب معان : موافق

السيد الامين العام :

(١٩) سعادة السيد يوسف العظم

السيد يوسف العظم نائب معان : موافق

السيد الامين العام :

(٢٠) سعادة الشيخ سعود القاضي

الشيخ سعود القاضي نائب بدو

الشمال : موافق

السيد الامين العام :

(٢١) معالي السيد عاكف الفايز

السيد عاكف الفايز نائب بدو الوسط :

موافق

السيد الامين العام :

(٢٢) سعادة الشيخ فيصل الجازي

الشيخ فيصل الجازي نائب بدو

الجنوب : موافق

السيد الامين العام :

(٢٣) معالي السيد كامل عريقات

السيد كامل عريقات نائب القدس :

موافق

هكذا من الأصل

السيد الامين العام :
 ٢٤) معالي السيد أميل الغوري
 السيد اميل الغوري نائب القدس :
 موافق
 السيد الامين العام
 ٢٥) معالي السيد عي الدين الحسيبي
 السيد عي الدين الحسيبي نائب القدس :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٢٦) معالي الدكتور أمين مجج
 السيد أمين مجج نائب القدس : موافق
 السيد الامين العام :
 ٢٧) سعادة السيد مصباح الكاظمي
 السيد مصباح الكاظمي نائب القدس :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٢٨) سعادة السيد حنا فرج بنوره
 السيد حنا فرج بنورة نائب بيت لحم :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٢٩) سعادة السيد ادوارد حميس
 السيد ادوارد حميس نائب بيت لحم : غير
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٣٠) سعادة السيد رمضان حجة
 السيد رمضان حجة نائب الخليل : موافق
 السيد الامين العام :
 ٣١) سعادة السيد صديقي الجعبري
 السيد صديقي الجعبري نائب الخليل :
 موافق

السيد الامين العام :
 ٣٢) سعادة السيد محمد عثمان ابو صبيحه
 السيد محمد عثمان ابو صبيحه نائب
 الخليل : موافق
 السيد الامين العام :
 ٣٣) معالي السيد اسماعيل حجازي
 السيد اسماعيل حجازي نائب الخليل :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٣٤) سعادة الدكتور حافظ عبد النبي
 سعادة السيد حافظ عبد النبي نائب
 الخليل : موافق
 السيد الامين العام :
 ٣٥) سعادة السيد عبد الرؤوف فارس
 السيد عبد الرؤوف الفارس نائب
 نابلس : موافق
 السيد الامين العام :
 ٣٦) معالي السيد عبد القادر الصالح
 السيد عبد القادر الصالح نائب نابلس :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٣٧) سعادة السيد عبد الكريم مفضي
 السيد عبد الكريم مفضي نائب نابلس :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٣٨) معالي السيد طاهر نشأت المصري
 السيد طاهر المصري نائب نابلس :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٣٩) سعادة السيد صالح عبد القادر الضامن

السيد صالح عبد القادر الضامن نائب
 نابلس : موافق
 السيد الامين العام :
 ٤٠) سعادة السيد حفطي ملحيس
 السيد حفطي ملحيس نائب نابلس :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٤١) سعادة السيد ماهر فريد ارشيد
 السيد ماهر فريد ارشيد نائب جنين :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٤٢) سعادة السيد خالد الفياض
 السيد خالد الفياض نائب جنين : موافق
 السيد الامين العام :
 ٤٣) سعادة السيد شريف يوسف القبيج
 السيد شريف يوسف القبيج نائب
 طولكرم : موافق
 السيد الامين العام :
 ٤٤) سعادة السيد داوود الرعي
 السيد داوود الرعي نائب رام الله : موافق
 السيد الامين العام :
 ٤٥) معالي الدكتور سامي جوده
 السيد سامي جوده نائب رام الله :
 موافق
 السيد الامين العام :
 ٤٦) سعادة السيد عيسى عقل
 السيد عيسى عقل نائب رام الله : موافق
 السيد الامين العام : النتيجة (٤٣)
 موافقين واثان مستكفون
 معالي رئيس المجلس : ووفق على

التعديل بالاجماع، وتعين الجلسة الخميس
 تعديل الدستور لسنة ١٩٨٤

تعديل المادة ٧٣ من الدستور :-

١ - بالغاء ما ورد في الفقرة الخامسة منها
 والاستعاضه عنه بما يلي عنه :

٥ - اذا استمرت الظروف القاهرة
 المنصوص عليها في الفقرة (٤)
 من هذه المادة فللملك بناء على
 قرار من مجلس الوزراء اعادة
 المجلس المنحل ودعوته للانعقاد.
 ويعتبر هذا المجلس قائما من جميع
 الوجوه. من تاريخ صدور الارادة
 الملكية باعادته، ويمارس كامل
 صلاحياته الدستورية وتنطبق
 عليه احكام هذا الدستور بما في
 ذلك المتعلق منها بمدة المجلس
 وحله. وتعتبر الدورة التي يعقدها
 في هذه الحالة اولى دورة عادية له
 بغض النظر عن تاريخ وقوعها.

٢ - باضافة الفقرة (٦) التالية الى آخرها :-

٦ - اذا رأى مجلس الوزراء ان اجراء
 الانتخاب العام في نصف عدد
 الدوائر الانتخابية على الاقل امر
 ممكن بالرغم من استقرار الظروف
 القاهرة المشار اليها في هذه المادة،
 فللملك ان يأمر باجراء الانتخاب
 في هذه الدوائر. ويتولى الاعضاء
 الفائزون فيها انتخاب ما لا يزيد
 على نصف عدد الاعضاء عن

هكذا في اصل